## ● أخبار قصيرة

### إفتتاح حقل «سهراب» النفطي جنوب البلاد

إفتتح وزير النفط الإيراني، عبر تقنية الفيديوكونفرانس أمس الثلاثاء، حقل "سهراب" النفطي في أهواز (جنوب غربي البلاد).

وتبلغ الطاقة الإنتاجية الفعلية للحقل ٢٠ ألف برميل يومياً، ومن المستهدف إيصالها لطاقة نهائية ٣٠ ألف برميل باليوم، وبعد من الحقول الـ٢١ المشتركة للبلاد ويحظى بأهمية إستثمارية ومردودية.

ويقع سهراب بمسافة ١١٥ كلم شمال غرب أهواز بمنطقة "هورالعظيم" بجوار الحدود الإيرانية - العراقية، حيث تقدّر إحتياطياته المتاحة ملياري برميل وتلك القابلة للاستخلاص ١٥٠ مليون برميل.

وبدأت الحكومة الإيرانية الحالية (تسلمت مهامها أغسطس/ آب ٢٠٢١) عمليات تطوير وتدشين الحقل، عبر مجموعة أعمال مدرجة على جدول المشروع وهي حفر ٢٠ بئراً وبناء المنشآت الأرضية مثل المضخات النفطية وتمديد ١٦٠ كلم أنابيب تدفقية ونحو ٦٠ كلم أنابيب نقل وشبكة كهرباء وأنظمة قياس حيث من المتوقع أن توفر هذه العمليات ٤٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في محافظة خوزستان (مركزها أهواز).

### صادرات المنتجات الزراعية والغذائية تتجاوز ٤/٨٧ مليار دولار

أعلن متحدث لجنة تطوير التجارة بدار التجارة والصناعة والمعادن الإيرانية تسجيل صادرات المنتجات الزراعية والغذائية أكثر من ٤/٨٧٣ مليار دولار في الشهور العشرة الأولى من السنة المالية الجارية (فترة ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣ حتى ٢٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٤).

وأوضح روح الله لطيفي، في بيان أمس الثلاثاء، أن صادرات المنتجات الزراعية والغذائية والمواشي والثروة السمكية سجلت ٦/٧٧٥/٦٥٨ طناً بقيمة بلغت ٤ مليارات و٨٧٣ مليوناً و١٩٤ ألفاً و٨٨٤ دولاراً في الشهور العشرة المذكورة بنموكمّي ٨/٤ بالمئة وسعري ٢٢ بالمئة عن الفترة المناظرة السابقة.

وأشار لطيفي إلى أنه من بين الحجم الكلي المذكور، تم تصدير ٤/٩٤٤/٤٨١ طناً من المنتجات الزراعية و ١/١٣٣/٧١٠ أطنان منتجات غذائية معالجة، و٩٦٧/٤٦٧ طناً مواشي وثروة سمكية وألبان، بقيمة تخطت ٢/٩٣٠ مليار دولار، و ٩٣١/٩٦١ مليون دولار و ١/٠١٠ مليار دولار بالترتيب.

ونوه إلى المنتجات الخمسة الأكثر تصديراً وجاءت الألبان ٥٦١/٤ مليون دولار، والفستق ٤٧٨/٧ مليون دولار، والطمام ٢٥٥/٤ مليون دولار، والتفاح ٢٤٨/٧ مليون دولار، ومنتجات الثروة السمكية ٢٤٤/٩ مليون دولار.

### نائب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الأسبق ورئيس منظمة التنظيم العقاري:

# معدل التضخم ينخفض

**الوفاق**

**نفّذ البنك المركزي الإيراني، العام الماضي، سياسات نقدية فعالة لتحقيق الاستقرار في الأسواق، من ضبط ميزانيات البنوك إلى تخفيض حجم السيولة إلى ٢٥٪ في شهر ديسمبر من العام الحالي، فضلاً عن إنشاء مركز لصرف العملة الأجنبية والذهب، وتنفيذ حزمة سياسة الاستقرار الاقتصادي، وقد تمكن من خفض التضخم بشكل ملحوظ في الأسواق، كما أن معدل التضخم يسير أيضاً نحو الهبوط. في الوقت نفسه، تم تحقيق نجاحات في الدبلوماسية الاقتصادية والاستشارات المصرفية مع دول الجوار والمنطقة، وقد حظيت بقبول معظم الناشطين الاقتصاديين والتجاريين في البلاد.**

**وأوضح نائب وزير الشؤون الاقتصادية والمالية الأسبق ورئيس منظمة التنظيم العقاري، أمين دلبري، في مقابلة صحفية، منهج البنك المركزي في استقرار الوضع الاقتصادي للبلاد.**

**إن أحد أهم أهداف سياسة الاستقرار الاقتصادي التي ينتهجها البنك المركزي هو السيطرة على التوقعات التضخمية وتحقيق السيطرة على التضخم، فما هي النتائج الملموسة التي سيحققها استمرار هذه العملية؟**

انتهج البنك المركزي سياسة الاستقرار الاقتصادي منذ عام ٢٠٢٣، بعد الصدمات النقدية والمالية والسعرية المتزامنة الناجمة عن تنفيذ خطة تعميم الدعم، والتي كانت واحدة من أكبر الصدمات النقدية في العقود الأربعة الماضية، وقد تمكن نوعاً ما من الحد من إلتهابات سوق العملات وخفض توقعات التضخم.

إن سياسة الاستقرار الاقتصادي تتعارض مع سياسة الاقتصاد الوضعي. الاقتصاد الوضعي هو في الواقع الاقتصاد المبني على اقتصاد السوق. بمعنى آخر، هو نفسه الاقتصاد الرأسمالي الليبرالي الذي حل محله التفكير النيوليبرالي من خلال تعديل أفكار الاقتصاديين وأنصار المدرسة الكلاسيكية.

ساد الاقتصاد الرأسمالي في الدول الرأسمالية الغربية وأمريكا الشمالية طوال القرنين الماضيين وواجه خلال هذه الفترة العديد من الأزمات الاقتصادية والمالية، وهو ما يشار إليه في التاريخ الاقتصادي بأزمة الرأسمالية وأزمة الديون التي أصبحت معضلة عالمية كبرى. لذلك، وخلافاً للرأي القوي للمدرسة الرأسمالية للاقتصاد بأن الحكومات لا ينبغي أن تتدخل في الاقتصاد، فقد اضطرت الحكومات إلى التدخل من أجل تهدئة الأزمات المالية. بعد الأزمة المالية الكبرى عام ١٩٢٩ ومع انتشار أفكار "كينز" الاقتصادي الإنجليزي الشهير، أصبح تدخل الحكومات في تنفيذ سياسات الاستقرار الاقتصادي أقوى، وتشكلت الأزمات الاقتصادية والمالية التي نشأت بسبب إن حكم الاقتصاد الرأسمالي بلا منازع كان سببه تدخل الحكومة وتلاعب الحكومات في تنظيم آلية السوق. ومنذ ذلك الحين، أصبح التدخل الحكومي في الاقتصاد قادراً على الموازنة والسيطرة على الإلتهابات والتقلبات الاقتصادية والمالية. إن تدخل الحكومات هذا هو تنفيذ للاقتصاد المستقر الذي يستخدم للحفاظ على المصالح الوطنية في الأزمات التي تكون فيها آلية السوق غير قادرة على تحقيق التوازن في الاقتصاد أو عندما تحول الاحتكارات دون تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية.

تعتمد سياسة الاستقرار الاقتصادي على النظريات العلمية الاقتصادية، وبعد ظهور الأزمات الاقتصادية والمالية في فترات مختلفة، تم التخلي عن نظرية المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية والأفكار الاقتصادية الليبرالية وإضعافها. وبالطبع مع ظهور أفكار اقتصادي المدرسة الكينزية وظهور الأفكار الحداثية حتى في سياسات التكيف للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تم إبطال الأفكار المطلقة للمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية. بعد الأزمة المالية عام ١٩٢٩ ومع تراجع الأسواق المالية بنسبة ٤٨٪ وأزمة السكن في أمريكا في الفترات الأخيرة، اضطرت الحكومة الأمريكية للتدخل في السوق على الرغم من حكم الاقتصاد الرأسمالي في هذا البلد، وتمكنت من خلال ضخ كميات كبيرة من الدولارات من السيطرة على الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها.

تم استخدام مثل هذه السياسات المماثلة في الأزمات الاقتصادية والمالية في حالات مثل برنامج الاستقرار الاقتصادي للكيان الصهيوني في عام ١٩٨٥، والأزمة المالية في اقتصاد كوريا الجنوبية عام ١٩٩٠ في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية، والأزمة الاقتصادية في الأرجنتين في عام ١٩٩٩، وبرنامج الاستقرار الاقتصادي في البرازيل بعد أزمة الديون واحتدام معدل التضخم المتسارع، والأزمة الاقتصادية في ماليزيا عقب الأزمة المالية الآسيوية، وتطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي لاحتواء الأزمة وبرامج التدخل للولايات المتحدة الأمريكية بعد حدوث الأزمات المالية الماضية وأزمة السكن في الأسواق المالية.

في الدول ذات الاقتصاد الرأسمالي، يكون شرط نشاطها الاقتصادي هو وجود منافسة كاملة في الاقتصاد، ويتم دخول وخروج رأس المال دون أي عوائق، ويكون هناك تبادل كاف للمعلومات لشراء وبيع السلع. فهل هذه الظروف موجودة أيضاً بالنسبة لاقتصاد بلادنا؟ إذا كان هناك بعض الإنصاف لمؤيدي نسخة اقتصاد السوق في إيران ويفضلون المصالح الجماعية على المصالح الفردية، فعليهم أن يعلموا أن ظروف الاقتصاد الإيراني إستثنائية للغاية.

تعاني إيران من كل أنواع العوائق والقيود بسبب العقوبات القاسية، وهي تحاول الوصول إلى هدفها مع وجود كل هذه العقبات، فهل الاقتصاد الليبرالي المهمل قابل للتحقيق في هذه الحالة؟ وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الناس يقرعون طبول الاقتصاد الليبرالي والحرية المطلقة للسوق لتبسيط الاقتصاد الإيراني بما يتماشى مع سيادة السوق، وعليهم أن يعلموا أنهم يمضون في خطة غير مناسبة لاقتصاد البلاد. وإذا كانوا يبحثون عن الحقائق لإعادة بناء الاقتصاد الإيراني، فعليهم اختيار المسار الذي يخدم مصالح الشعب؛ لكن للأسف، وعلى مدى ثلاثة عقود، ظلت أفكارهم تحكم بقوة وضعف الحكومات المختلفة في هذه الفترات وكان لها دور حاسم في صنع القرار لدى كبار المسؤولين الذين أخذوا اقتصاد البلاد في اتجاه وكأن الثورة الإسلامية لم تكن على علم بالأفكار السامية لأشخاص مثل الإمام الخميني(رض) والشهيد مطهري والشهيد بهشتي والشهيد محمدباقر الصدر وغيرهم من المفكرين الإسلاميين فيما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، وكأنهم لم يسمعوا بها من قبل، وقد سلكوا نفس الطريقة التي وصفتها نسخ التعديل غير المعدلة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقاموا بتنفيذها على الفور حتى في الحكومات التي كان لديها شعارات ثورية وخطط اقتصادية، في حين اعتبر صندوق النقد الدولي في تقرير سري أن تنفيذ نسخ التعديل الاقتصادي في الدول النامية يؤدي إلى إستياء اجتماعي ويؤدي إلى أزمات سياسية وحتى تغيير في الحكومات ونصح هذه الدول باتباع سياسات بديلة لتجنب مثل هذه الحوادث.

**تعاني إيران من كل أنواع العوائق والقيود بسبب العقوبات القاسية، وهي تحاول الوصول إلى هدفها مع وجود كل هذه العقبات، فهل الاقتصاد الليبرالي المهمل قابل للتحقيق في هذه الحالة؟**

**هل نجحت سياسة الاستقرار التي ينتهجها البنك المركزي منذ نهاية عام ٢٠٢٢؟**

أولاً، ستكون سياسات تحقيق الاستقرار الاقتصادي ناجحة تماماً إذا تم تنسيقها مع السياسات المالية، وهذا يعني أن هاتين السياستين لابد أن تكونا بمثابة الحافة الحادة لمقص الإصلاح وتنفيذ التعافي الاقتصادي. ثانياً، يجب تنفيذ سياسة الاستقرار الاقتصادي بشكل مستمر ومن دون توقف. ثالثاً، لا ينبغي للضغوط السياسية التي تمارسها القوى الخارجية أن تؤدي إلى تعطيل تنفيذ برامج تحقيق الاستقرار. رابعاً، يجب أن تكون سياسة الاستقرار الاقتصادي مصحوبة ببرامج إصلاح البنى والمنظمات المؤثرة على الاقتصاد، مثل تقليص دور الحكومة وإلغاء المنظمات الموازية، وتماشياً مع ذلك، ينبغي النظر في خفض التكلفة الحالية للحكومة. وقد وصلت سياسة التثبيت التي ينتهجها البنك المركزي إلى أهدافها المرجوة إلى حد ما، فمثلاً مثل الاستقرار النسبي لسعر الصرف أو تخفيض نسبة نمو القاعدة النقدية ونموها بنسبة ٣٣/٤٪؛ وبالطبع فان معدل نمو القاعدة النقدية لا يزال مرتفعاً ويمكن أن يزيد من معدل التضخم، لذلك يجب السيطرة على العوامل المسببة له.

ومن بين الإنجازات الأخرى التي تحققت في تنفيذ سياسات الاستقرار السيطرة على نمو السيولة والانخفاض النسبي في معدل البطالة والانخفاض النسبي في معدل تضخم المنتجين حسب إحصاءات البنك المركزي. ومن البديهي أنه في ظروف الاستقرار الاقتصادي، يتم منع إلتهابات سوق النقد الأجنبي، وتهدأ توقعات التضخم التي تتشكل في ظروف عدم القدرة على التنبؤ بالاقتصاد، في بيئة تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لذلك، في ظروف الاستقرار الاقتصادي، يجب أن تتحرك جميع السياسات النقدية والمالية في نفس الاتجاه. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم دفع الإعانات فقط للأسر ذات الدخل المنخفض من الفئة العشرية الأولى إلى الثالثة، كما أن توسيع توزيع البضائع إلكترونياً ضروري لتحقيق استقرار أسعار السلع الأساسية. وفي حال استمرت سياسات الاستقرار الاقتصادي، فمن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في العام الحالي، وينخفض بنسبة ٣٧٪ في العام المقبل.

## نائب وزير الخارجية: أفريقيا أرض الفرص للشركات الإيرانية

وصف نائب وزير الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية القارة الأفريقية بأنها أرض الفرص للشركات الإيرانية، وقال: على الناشطين الاقتصاديين والشركات التي لديها القدرة على تصدير السلع والخدمات الفنية والهندسية في مختلف المجالات متابعة تطوير التعاون الاقتصادي الشامل بشكل جدي مع الدول الأفريقية.

جاء ذلك في تصريح لنائب الخارجية لشؤون الدبلوماسية الاقتصادية مهدي صفري يوم الإثنين خلال ترؤسه اجتماعاً لبحث الفرص والمعوقات والحلول لتطوير العلاقات الاقتصادية مع أفريقيا في إطار إجتماع إستثنائي للجنة تنسيق العلاقات الاقتصادية الخارجية بحضور المديرين والممثلين للقطاعين العام والخاص، وخاصة مديري الشركات الهامة العاملة في أفريقيا.

وفي هذا اللقاء الذي عقد بهدف تبادل الآراء وتضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص لتعزيز علاقات إيران الاقتصادية مع الدول الأفريقية والمساعدة على زيادة تصدير السلع والخدمات التقنية والهندسية إلى هذه القارة، بيّن صفري أهمية ومكانة أفريقيا في السياسة الخارجية الإيرانية، ووصف القارة الأفريقية بأنها أرض الفرص للشركات الإيرانية وأعلن دعم وزارة الخارجية وسفارات البلاد الكامل للناشطين الاقتصاديين والشركات التي لديها القدرة على تصدير السلع والخدمات الفنية والهندسية في مختلف المجالات، لمواصلة التنمية الشاملة للتعاون الاقتصادي مع البلدان الأفريقية.

## سفينة تجارية بسعة ٣٥٠٠ طن قيد البناء في مازندران

تم البدء في بناء السفينة التجارية الثانية التي تبلغ حمولتها ٣٥٠٠ طن في مازندران بحضور محافظ مازندران والمدير التنفيذي لشركة خطوط الملاحة البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة من مديري المحافظات في شركة "صدرا بهشهر".

وفي حفل إطلاق بناء السفينة التجارية الثانية بسعة ٣٥٠٠ طن الثلاثاء في مازندران من قبل شركة صدرا بهشهر، قال المدير التنفيذي لشركة خطوط الملاحة البحرية للجمهورية الإسلامية الإيرانية: نتطلع إلى تفعيل الممر الشمال - الجنوب، الذي قمنا بزيادة عدد الغواصات فيه بنسبة ٣٠٪، ونأمل أنه مع تسليم الغواصات، سيتم إضافة غواصتين الى المجموعة كل عام.

وأعلن محمدرضا مدرس خيابانی انه تم (اليوم) افتتاح خط إنتاج بناء الغواصات من فئة قزوين، وأصبحت المعرفة التقنية محلية في شركة صدرا بهشهر الايرانية، الأمر الذي يساعد في تسريع بناء الغواصات. وتابع: انه على الرغم من انه يتم استيراد جزء من معدات هذه الغواصات، إلا أن المهم هو المعرفة المتوفرة لدى المتخصصين والمهندسين والمديرين في هذه الشركة. وأشار مدرس خيابانی الى تطوير التجارة في منطقة بحر قزوين، وقال: ستكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي القوة الملاحية الأولى في المنطقة.